

بلاغ إخباري

على إثر ما تم تداوله من طرف بعض المنابر الإعلامية الإلكترونية بخصوص طلب العروض رقم 2025/07 المتعلق بإنجاز "خريطة مخاطر الفساد في قطاع الصحة"، وما رافق ذلك من مزاعم بشأن وجود "تضارب في المصالح" يهم الجهة نائلة الصفقة، فإن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تُحيط الرأي العام الوطني علما بما يلي:

حرصا من الهيئة على ضمان أعلى درجات الشفافية والنزاهة في تدبير طلبات العروض، أصدر السيد رئيس الهيئة قرارا بتوقيف تسليم أمر بالخدمة المتعلق بالشروع في تنفيذ الأشغال مؤقتا إلى نائليها، وإحالة ملف الصفقة بكافة وثائقه على اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، للبت فيه وفقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما أمر بإجراء بحث معمق بخصوص المزاعم المتداولة، وذلك استنادا إلى المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية المعتمدة في مجال الوقاية من تضارب المصالح، بما يضمن الاحترام التام لمبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص.

وتؤكد الهيئة أنها ستوفي الرأي العام بالقرار النهائي الذي سيتخذه مجلسها في الموضوع على ضوء قرار اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وخلاصات ما ستسفر عنه التحريات والإجراءات المأمور بها.

وبأتي هذا القرار في إطار النهج الصارم الذي تعتمده الهيئة في صون مصداقية عملها ومواصلة ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في تدبير المال العام والسياسات العمومية.